الإمارات العربية المتحدة
وزارة الإقتصاد

أفضل الدول للاستثمار

خلال عام 2020

مارس 2020

ورقة من إعداد

إدارة الاستثمار

قطاع التجارة الخارجية

أفضل الدول للاستثمار للعام 2020

يعتبر (الاستثمار) أحد اهم الاركان الرئيسية لاقتصاد أي دولة والذي يتم من خلاله قياس مدى نجاح أو فشل اقتصاد الدولة بل وأكثر من ذلك يعتبر الأداة الاكثر فاعلية لتحديد مدى ازدهار أو ركود دولة ما اقتصاديا.

ونظرا لما لهذه الاداة الاقتصادية من أهمية كبرى لدى كافة الدول دون استثناء خاصة تلك التي تسعى لتعزيز جاذبيتها وتحسين اوضاعها فقد اولت العديد من المؤسسات المختصة (الاستثمار) اهمية بالغة وأفردت له تقارير دورية للقياس والتحليل.

ونسلط الضوء في هذه الورقة على عدد من التقارير الصادرة من مصادر مختلفة بشأن أفضل دول العالم للاستثمار في عام 2020 وأن اختلفت معايير وعوامل القياس في كل من هذه المصادر والتي تمثلت في الأتي:

1. مجلة " فوربس " الأمريكية.
2. مجلة سيوورلد "ceoworld "العالمية الامريكية.
3. البنك الدولي.

بتسليط الضوء على التقرير الصادر من قبل مجلة " فوربس " الأمريكية حول (أفضل دول العالم للاستثمار خلال عام 2020) يمكن وبكل وضوح استخلاص ما حققته دولة الإمارات العربية المتحدة من تطور وتحسين لبيئتها الاستثمارية حتى باتت الأولى عربيا في جاذبيتها الاستثمارية محققة الأعلى المراتب على المستوى العربي والإقليمي والتقدم المستمر على المستوى العالمي وذلك لما تمتلكه من مقومات وما تحرص حكومتها على تقديمه من حوافز ومزايا مستمرة كان من أبرزها قانون الاستثمار الاجنبي رقم (19) لسنة 2018 وما انبثق عنه من قرارات اهمها منح الملكية التامة وبنسبة 100% للمستثمر الاجنبي للتملك في عدد من الانشطة الاقتصادية وفقا لما نص عليه قنون الاستثمار بما يسمى بـ (القائمة الايجابية).

وقد تبنت " فوربس " لهذا العام منهجية جديدة خلاف ما عملت عليه منذ عقد من الزمن حيث تولت تصنيف الدول الافضل للاستثمار مستندة في تصنيفها على عوامل قياس جديدة تضم خمسة عشر عاملاً مختلفاً من بينها :

- حقوق المكلية.
- الابتكار.
- الضرائب.
- التكنولوجيا.

- الفساد.
- الحرية بأنواعها (الشخصية والتجارية والنقدية).
- حماية المستثمرين.

وهي عوامل تختلف عن مثيلاتها من مصادر التقييم التي تعتمد في تصنيفاتها للدول حول مدى جاذبيتها الاستثمارية على عوامل ومؤشرات تقوم على قياس مدى فاعلية أداء الأسواق المالية وقواها العاملة وبنيتها التحتية وحجم الأسواق فيها بالإضافة إلى طبيعة الحياة وما تتعرض له الدول من مخاطر سياسية.

دولة الإمارات العربية المتحدة

ضم المسح السنوي الذي أجرته " فوربس " هذا العام لأفضل الدول الجاذبة للاستثمار 153 بلداً حول العالم تم تحديد 25 بلداً منها كأفضل الدول للاستثمار استناداً للعوامل والمقياس الخمسة عشر المحددة للقياس.

وكانت النتائج بأن جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول عربيا معتبرة إياها المجلة الأمريكية (افضل مكان للاستثمار في الوطن العربي) ، وذلك لما تمتلكه من بيئة استثمارية خصبة تفوق ما تمتلكه من مقومات نظيراتها على المستويين الإقليمي والدولي.

تصدرت دولة الإمارات الدول العربية مستندة بذلك على ما تبنته حكومتها من قرارات ساعدت على ريادتها وتحقيقها لتقدم هائل في التنويع الاقتصادي وتخفيض الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل وفتح المجال أمام الاستثمار في شتى القطاعات، ولا سيما وأن الدولة ماضية بتعزيز بيئتها التشريعية بما يضمن تسهيل الأعمال ومواكبة احتياجات الاقتصاد الحديث.

ولعل من أبرز مقومات الريادة التي حققتها الإمارات ما صدر عنها مؤخراً من قانون للاستثمار الأجنبي المباشر وصدور قرار التملك الأجنبي بنسبة 100% للأنشطة الاقتصادية المحددة ضمن القائمة الايجابية التي تتيح التملك الكامل للمستثمر الأجنبي في قطاعات محددة، عوضاً عما تضمنته مواد القانون من بما يوسع المزيد من الحوافز والتسهيلات للمستثمرين.

سلطنة عمان

واستكمالا للجانب العربي،إحتلت سلطنة عمان المركز الثاني كأفضل بلد في العالم العربي للاستثمار والقيام بالأعمال التجارية لعام 2020 وذلك وفقًا لمجلة سيوورلد "ceoworld "العالمية الامريكية الرائدة في مجال الأعمال والاستثمار.

ولعل من أهم المؤشرات التي ساعدت السلطنة على تحقيق هذا المركز المتقدم في جاذبية الاستثمار على المستوى العربي هو ما تتمتع به وفقا لمعايير التقييم المعتمدة لدى مجلة سيوورلد من استقرار سياسي واقتصادي، اذ اعتمد التقرير على

معايير مختلفة نوعاً ما عن تقرير " فوربس " بالرغم من اشتراك الاثنين في اعتماد مؤشر الحرية والتكنولوجيا وحماية المستثمر.

وقام التقرير بتحليل 80 دولة مستندا في ذلك إلى 11 عاملاً مختلفًا كان من أهمها الفساد والحرية (الشخصية والتجارية والنقدية) والقوى العاملة وحماية المستثمر والبنية التحتية والضرائب ونوعية الحياة والروتين والاستعداد التكنولوجي

حيث حازت سلطنة عمان درجات عالية في معظم هذه المؤشرات مما ساعد في تحقيقها للمركز الـ (18) عالمياً مستبقة في ذلك العديد من الدول ليس فقط على مستوى الدول العربية بل والأوروبية والأسيوية أيضاً.

المملكة المتحدة

وعلى الصعيد العالمي احتلت المملكة المتحدة المركز الاول في مسح "فوربس" وسجلت أرقاماً جيدة في الاستعداد التكنولوجي (المركز الرابع) وحجم وتعليم القوى العاملة (المركز الثالث)، فاقتصادها البالغ 2.6 تريليون دولار هو خامس أكبر اقتصاد في العالم حيث تعد لندن مركزا للخدمات المالية الأوروبية.

نيوزلندا

جاءت نيوزيلندا في المركز الثاني للعام الثالث على التوالي، وذلك نظراً لما حققه اقتصادها من ارتفاع بنسبة 3.6% في عام 2019 بالإضافة إلى ما شهده اقتصادها من تحول ونقلة نوعية من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي وسوق حرة على مدى العقود الأربعة الماضية عوضاً عما شهدته نيوزلندا من خصخصة لعشرات الصناعات التي كانت تسيطر عليها الحكومة سابقاً مثل شركات الطيران والتأمين والبنوك والاتصالات وسجلت المرتبة الأولى كأفضل دولة في مقاييس الروتين والفساد وحقوق الملكية.

الولايات المتحدة الأمريكية

تراجعت الولايات المتحدة عن المرتبة الأولى التي احتلتها في عام 2006 إلى المركز الثالث والعشرين العام الماضي بسبب ارتفاع مستوى الروتين والبيروقراطية، إلى جانب انخفاض التجارة وحرية النقد.

وجاءت كلاً من الصين واليابان في المركزين الـ 66 و الـ 21 على التوالي من بين قائمة أفضل الدول لتأسيس الأعمال التجارية حيث عانت الصين من تراجع التجارة والحرية النقدية وخفضت اليابان معدل الضريبة على الشركات بمقدار 8% منذ عام 2012.

وبالانتقال إلى التقرير الصادر عن البنك الدولي حول الدول الأكثر تشجيعًا على الاستثمار للعام 2020 والذي استند في نتائجه إلى العوامل كان من أبرزها المناخ السياسي، الإجراءات الإدارية، البنية التحتية والإجراءات القانونية، تصدرت دول مثل الفلبين، أندونيسيا، ماليزيا وسنغافورة قائمة الدول الأكثر تشجيعا للاستثمار كم اشتركت دول مثل بولندا وتايلند وسلطنة عمان مع قوائم الدول المشجعة للاستثمار وفقا للتقارير الصادرة عن كلاً من فوربس وسيوورلد الأمريكيتين.

وحدد تقرير البنك الدولي الأسباب التي ساعدت هذه الدول كلاً على حده على دخول السبق كأفضل دولة للاستثمار وذلك وفقاً للأتي:

الفلبين

تعتبر الفلبين أولى الدول العالمية المشجعة على الاستثمار وذلك لما يتميز به اقتصاد مواطنيها من ارتفاع شديد نظرًا لإرسال الفلبينيين المقيمين في الخارج الكثير من الأموال إلى الوطن بالإضافة إلى ما يميز نظامها الضريبي من تسهيلات مشجعة لرجال الأعمال على بدء مشاريعهم الخاصة هناك بسهولة ويسر.

اندونيسيا

تشتهر إندونيسيا بطبيعيتها الخلابة ومناخها الاستثماري المشجع، حيث يمكن لرجال الأعمال الاستفادة من سوق سكاني ضخم يبلغ 216 مليون نسمة بجانب إجراءات ضريبية ميسرة وقوى عاملة ماهرة في التصنيع عوضاً كما تشتهر به من كونها مصدر كبير لكل من النفط والكاكاو والغاز الطبيعي.

ماليزيا

يتميز سكان دولة ماليزيا بدخلهم الأعلى من المتوسط حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد 27292 دولار مما يمكن معه لرجال الأعمال إنشاء العديد من المشاريع التي تناسب القوة الشرائية للمواطن بسهولة ويسر.

سنغافورة

بالرغم مما تشتهر به سنغافورة ضآلة سكانية حيث يبلغ عدد السكان فيها 6,5 مليون نسمة، إلا أن حكومتها استطاعت من تحويل ذلك إلى نقطة قوة لصالحها معتمدة على ما يتمتع به السكان من مهارة عالية في التصنيع وكفاءة في الإنتاج ساعد في خفض معدلات البطالة وزيادة دخل الفرد الواحد لنسب مرتفعة.

المراجع

- مجلة " فوربس " الأمريكية.
- مجلة سيوورلد "ceoworld "العالمية الامريكية.
- تقرير البنك الدولي حول أفضل الدول للاستثمار.